آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

3

الأربعاء - 29 ديسمبر 2010 - العدد 15037

Wednesday -29 December 2010 - Issue 15037

«الإخوان المسلمون»

أزمة جماعة..أم تأزم المشروع؟

مرت جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر والعالم العربي بأزمات متلاحقة خلال السنوات الأخيرة، وقد بدا أن الجماعة بمختلف فروعها تعيش حالة من التخبط التنظيمي والعجز السياسي ما أثر في صورتها أمام الرأى العام العربي، وقلل من بريقها باعتبارها البديل المحتمل للأنظمة القائمة.

ومع اختلاف ظروف كل بلد، إلا أن الخيط الناظم بين فروع الإخوان المختلفة خاصة في مصر والأردن والجزائر هو أن الجماعة العجوز تعيش أزمة حقيقية، سواء على مستوى التنظيم وتفاعلاته الداخلية، أو في ما يخص خطابها السياسي والفكري. وهو ما نجم عنه حدوث خلافات حادة وصلت أحياناً إلى مستويات غير مسبوقة على غرار ما حدث في مصر والأردن، وفي أحيان أخرى وصل الخلاف إلى درجة حدوث انشقاق تنظيمي وانشطار عمودي مثلما هو الحال مع حركة مجتمع السلم (حمس) الجزائرية.

خليل العناني *

أزمة تاريخية وتصدعات داخلية

للمرة الأولى منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين قبل ثمانية عقود ونيف، واجهت الجماعة أزمة تاريخية غير مسبوقة بسبب الخلاف حول إجراء انتخابات مكتب الإرشاد العام للمرة الأولى منذ عام 1995 ومن ثم اختيار مرشد جديد للجماعة. وقد بدأت الأزمة الأخيرة عندما توفي محمد هلال أحد أكبر أعضاء مكتب الإرشاد سناً (90 سنة) أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر 2009، وقد كان من المفترض، حسب اللائحة الداخلية للإخوان أن يتم تصعيد القيادي البارز في الجماعة عصام العريان كي يحل محله، وذلك باعتباره الأحق حيث حصل على أعلى نسبة من الأصوات خلال آخر انتخابات أجريت لمكتب الإرشاد في حزيران/يونيو 2008. بيد أن التيار المحافظ رفض ذلك متعللاً بعدم قانونية هذا الإجراء من جهة، وبعدم الحاجة الآنية له من ناحية أخرى. وقد أدت هذه الأزمة إلى إعلان المرشد العام للجماعة مهدي عاكف عن رغبته في الاستقالة من منصبه، حيث كان يريد أن يتم تصعيد العريان ولكن مكتب الإرشاد رفض ذلك. وقد قال الدكتور محمد حبيب في حوار مع قناة الجزيرة أن المرشد العام قد فوضه صلاحياته بسبب هذه الأزمة.

وخلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر تصاعدت الأزمة بشكل كبير حتى حدث انقسام تاريخي داخل مكتب الإرشاد حول إجراء انتخابات عامة لمكتب الإرشاد الذي يتكون من 16 عضواً. وكان هناك تياران، الأول يقوده محمود عزت ويرغب في إجراء الانتخابات بأسرع وقت حتى يتم اختيار مرشد عام جديد قبل حلول الرابع عشر من كانون الثاني/يناير 2010 موعد نهاية ولاية عاكف. والتيار الثاني يقوده محمد حبيب ويرغب في تأجيل الانتخابات حتى شهر حزيران/يونيو 2010 بعد انتخاب مجلس جديد للشورى في الجماعة. ومن المعروف أن مجلس الشورى العام للإخوان، والذي يتكون من حوالي 100 عضو، هو المسئول عن اختيار أعضاء مكتب الإرشاد والمرشد العام.

وبعد صراع طويل بين كلا التيارين تم حسم الأمر وأجريت الانتخابات العامة لمكتب الإرشاد وحملت أكثر من مفاجأة، حيث تم إقصاء النائب الأول للمرشد محمد حبيب والإصلاحي عبد المنعم أبو الفتوح من عضوية المكتب. وبذلك تم إقصاء التيار الإصلاحي تماماً في الجماعة، في حين تم تصعيد عصام العريان ليكون عضواً بمكتب الإرشاد للمرة الأولى في تاريخه. وهو ما دفع محمد حبيب إلى الاستقالة من مناصبه كافة داخل الجماعة باستثناء عضويته في مجلس شورى الجماعة في سابقة تاريخية.

وقد كشفت أزمة مكتب الإرشاد عن غياب معايير الديمقراطية الحقيقية والشفافية داخل جماعة الإخوان، حيث تم الطعن في مشروعية الطريقة التي جرت بها انتخابات مكتب الإرشاد وتناقضها مع اللائحة الداخلية للجماعة. في حين بدا السيد مهدي عاكف وكأن لا حول له ولا قوة في معالجة الانقسامات والصراعات بين قيادات مكتب الإرشاد حتى تطورت الأزمة ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة. وبعيداً عن التفسيرات المتضاربة للائحة الداخلية للإخوان، فإن كثيراً من أعضاء الجماعة يشككون في شرعية مجلس الشورى العام القائم وصلاحيته لانتخاب مكتب إرشاد جديد، خاصة في ظل التعدي الواضح على صلاحيات نائب المرشد الذي كان من المفترض أن يرأس مجلس الشورى العام أثناء انتخابات مكتب الإرشاد. وهو ما يطرح تساؤلات جادة حول شرعية مكتب الإرشاد الجديد ومصداقيته، وحول صلاحيته في اختيار المرشد الجديد.

من جهة أخرى، رفعت هذه الأزمة غطاء القدسية والطهورية عن جماعة الإخوان المسلمين، وقد وجدنا أنفسنا أمام نسخة مكررة مما يحدث في بقية الأحزاب السياسية المصرية سواء الحزب الوطني أو حزب الوفد أو حزب الأحرار ... إلخ من صراعات ومساومات وترتيبات سياسية محضة. وفي ظل نتائج الانتخابات الأخيرة لمكتب الإرشاد، يمكن القول بأن أسطورة الصراع بين المحافظين والإصلاحيين قد انتهت، وذلك بعدما نجح التيار المحافظ، خاصة الجناح المتشدد، في إقصاء الإصلاحيين والبراجماتيين من مكتب الإرشاد الجديد، في ما يشبه الانقلاب الأبيض على الإصلاحيين.

كما وأدت هذه الانتخابات آمال الجيل الشاب في جماعة الإخوان بإمكانية إصلاح أوضاع الجماعة، فأغلب الأعضاء الجدد في مكتب الإرشاد فوق سن الخمسين عاماً، وغير معروف عنهم أي توجه إصلاحي. كما أنهم غير معروفين إعلامياً سواء داخل الجماعة أو خارجها باستثناء الدكتور عصام العريان. في حين لم تكن هناك أية منافسة حقيقية على منصب المرشد العام الجديد، فقد كان اختيار المرشد أقرب للتزكية أو التعيين. فجميع الأعضاء ينتمون للتيار المحافظ ولم تكن هناك فروق كبيرة بين كل من محمد بديع أو رشاد البيومي الذي كان مكتب الإرشاد يميل لاختياره باعتباره أكبر الأعضاء سناً.

مرشد جديد وخطاب قديم

بعد مخاض عسير استمر لشهور نجحت جماعة الإخوان المسلمين في مصر في اختيار مرشد عام جديد لها هو الدكتور محمد بديع. وذلك بعد أن أصرّ مرشدها السابع محمد مهدي عاكف على الانسحاب بعد نهاية فترته الأولى ورغبته في عدم البقاء لفترة جديدة لمدة ست سنوات رغم أن اللائحة الداخلية للجماعة تخوّل له ذلك.

بعيداً عن الأزمة التي رافقت اختيار المرشد الجديد للإخوان فإن ثمة علامات استفهام كثيرة أثارها اختيار الدكتور محمد بديع كي يصبح المرشد الثامن للجماعة. ومنبع الأسئلة لا يتعلق بطريقة اختيار بديع، والتى لا تزال تثير هواجس عديدة داخل الصف الإخواني بسبب الطعن في نزاهتها وسلامتها القانونية، بقدر ما يرتبط بالقدرات والإمكانات الفكرية والسياسية للمرشد الجديد. فالمرشد الجديد جاء من قلب التنظيم الإخواني، ومن بين تروس الماكينة المؤسسية للجماعة، وإذا كانت هذه الماكينة تتصف عموماً بالمحافظة والحرص الشديد على بقاء التنظيم حياً، بغض النظر عن أية أدوار سياسية، يصبح منطقياً أن يكون الرجل ممثلاً فعلياً للتيار المحافظ في الجماعة ومعبراً عن توجهاته الدينية والسياسية. وهو ما بدا بوضوح خلال خطاب التنصيب الذي ألقاه المرشد الجديد فور اعتلائه لمنصبه. فقد أكد ما هو معروف سلفاً بأن الإخوان جماعة تنبذ العنف، وأنها سوف تسير على خطى الإصلاح التدريجي، وأنه لا سبيل لحدوث مواجهة مع النظام المصرى .. إلخ. صحيح أن الرجل التزم لغة هي أقرب للتهدئة والسكون، بيد أن ذلك لا يعني أن ثمة رؤية سياسية متماسكة تقبع خلف هذه اللغة المهادِنة.

وحتى الآن فإن ثمة فرقا واضحا بين المرشد الجديد وسلفه مهدى عاكف الذي ما إن وصل إلى منصبه في كانون الثاني/يناير 2004 حتى أعلن، في جرأة لازمته طيلة ولايته، عن مبادرة شاملة للإصلاح شكلت نقلة نوعية في الخطاب السياسي للجماعة طيلة السنوات الخمس الماضية برغم بعض ثغراته.

وإذا كان من الصعب التسرع في إصدار حكم على إمكانات المرشد الجديد، إلا أن ثمة ملاحظات سريعة يمكن الإشارة إليها قد تعطي صورة أولية حول مستقبل الجماعة تحت قيادة مرشدها الجديد. أولها أن ثمة شعوراً بنقص الشرعية سوف يلازم المرشد الجديد طيلة فترة ولايته وذلك بسبب الطريقة التي جاء بها، وهو إن حاول تجاوز ذلك شكلياً إلا أن هذا الشعور سوف يظل قابعاً في خلفية أية قرارات سوف يصدرها المرشد الجديد خلال المرحلة المقبلة.

ثانيها، أنه سيكون من العسير على المرشد الجديد أن يقوم بعمل موازنات ومواءمات داخل الجماعة بين المحافظين والرموز الإصلاحية التي لم يعد لها تأثير فعلى داخل الهياكل المؤثرة للجماعة مثل مكتب الإرشاد العام. وقد كان مهدي عاكف ماهراً في تحقيق مثل هذا التوازن بشكل أعطى قدرا من الحركة للإصلاحيين في مواجهة الصقور.

ثالثها، أن المرشد الجديد لن تكون لديه القدرة على التخلص من هيمنة التيار المحافظ على الجماعة تنظيماً وفكراً، وذلك كونهم المسئولين عن تنصيبه واختياره.

رابعها، أن المرشد الجديد لا يتمتع، على الأقل حتى الآن، بعلاقات واضحة مع القوى والأحزاب السياسية الأخرى التي قد تمكنه من عقد تحالفات أو صفقات سياسية معها وذلك على غرار ما كان يفعل مهدي عاكف.

وأخيراً، من غير المتوقع أن يدخل المرشد الجديد في أية مواجهة مع النظام ليس فقط بسبب الخوف من بطش هذا الأخير، وإنما بسبب ضعف قدرته على ضبط القواعد الإخوانية وضمان السيطرة على تحركاتها.

أما ما يقال حول احتمال نكوص الإخوان وتراجعهم عن الانخراط في الحياة السياسية،نتيجة لهيمنة المحافظين على الجماعة، فإنه قول تنقصه الدقة والمعقولية. فالعمل السياسي يبدو حيوياً لجماعة الإخوان إن لم يكن بهدف تحقيق مكاسب سياسية، فمن أجل ضمان التواصل مع الجماهير وتجنيد أعضاء جدد للتنظيم. وباعتقادي أن المشكلة لن تكون في تراجع الإخوان عن العمل السياسي، وإنما في طريقة إدارتهم لهذا العمل خاصة في ظل وجود ملفات كثيرة معلقة مثل البرنامج الحزبي للجماعة والموقف من المرأة والأقباط، ناهيك عن علاقتهم مع النظام.

مستقبل الإخوان بين فقدان المبادرة وتأزم المشروع

إذا كان من دلالة تحملها الأزمة الأخيرة داخل جماعة الإخوان المسلمين، فهي أن الحركة تعاني من حالة من التأزم التنظيمي والسياسي، وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول مستقبل المشروع السياسي للجماعة بوجه عام ومدى صلاحيته وقدرته على البقاء بشكل فاعل. فالتنظيم الإخواني لا يعمل في فراغ بل يستند إلى رؤية وإيديولوجية هي بمثابة العقل المحرّك للتنظيم.

وباعتقادي أن ثمة أزمة حقيقية تواجه المشروع الإخواني برمته، وتتجلّى مظاهرها في أربع نقاط أساسية، أولها تراجع الخطاب الإخواني، دينياً وسياسياً، وتآكل قدرته على إلهام الشارع العربي وذلك ليس فقط بسبب وجود خطابات وحركات أخرى منافسة كالسلفية التقليدية والإسلامية الإصلاحية والسلفية الجهادية، وإنما أيضاً بسبب جمود مفردات الخطاب الإخواني ذاته وعدم قدرته على استنهاض مفاهيم أكثر مدنية وحداثية للعمل السياسي.

ثانيها، جمود المبادرات الإصلاحية التي تقدمها جماعة الإخوان للجمهور العربي، كل في بلده. فعلى سبيل المثال لم تطرح جماعة الإخوان أي جديد في ما يخص رؤيتها السياسية وذلك منذ أن طرحت مبادرتها للإصلاح عام 2004، وكذلك الحال في الأردن، والجزائر، وربما اليمن.

ثالثها، فشل الحركات الإخوانية في تكييف علاقاتها بالأنظمة العربية، سواء بسبب إصرار هذه الأخيرة على قمعها وإقصائها واستدراج الحركة إلى معارك غير مجدية، أو بسبب افتقاد هذه الحركات لقيادات سياسية ذات مهارات تفاوضية يمكنها فرض معادلة الاندماج على الأنظمة العربية.

وأخيراً، اتساع الفجوة الجيلية داخل الحركة الإخوانية، وانعدام القدرة على دمج الأجيال الجديدة ضمن الأطر التنظيمية للحركة، وهو ما نجم عنه استنزاف الحركة في مشاكل داخلية أثرت سلباً في صورتها أمام الرأي العام، ناهيك عن حرمان الحركة من ضخ دماء جديدة في هياكلها التنظيمية.

ربما لن تضمر حركة "الإخوان المسلمين" تنظيمياً أو حركياً، على الأقل في المدى المنظور، بيد أنها بلا شك فقدت زمام المبادرة السياسية، ولم تعد قادرة على فرض نفسها كبديل للأنظمة القائمة، وهو ما قد يحدو بالشارع العربى إلى البحث عن بدائل أخرى يمكنها استيعاب طموحاته وتحقيق آماله.

---

* خبير في شؤون الإسلام السياسي، جامعة درم - بريطانيا

الماء نبع الحياة فلنغير سلوكنا ونقتصد في استهلاكه

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية